

باب الصرف

هو بيع مخصوص يعبر فيه لفظه أو أي ألفاظ البيع وفي متفقي الجنس والتقدير ما مر إلا الملك حال العقد فإن اختل أحدهما بطل أو حصته فيترادان ما لم يخرج عن اليد وإلا فالمثل في النقدين والعين في غيرهما ما لم يستهلك فإذا أراد تصحيحه ترادا الزيادة وجددا العقد وما في الذمة كالحاضر

قوله باب الصرف هو بيع مخصوص فيعتبر لفظه أو أي ألفاظ البيع

أقول قد عرفت مما قدمنا في البيع أن اعتبار اللفظ المخصوص لا أصل له وأن البيع المأذون فيه بقوله عز وجل وأحل الله البيع وحرم الربا هو ما ذكره في قوله تجارة عن تراض فإذا حصل التراضي فقد وجد المناط الشرعي ولو بمجرد المقابضة من غير لفظ أو إشارة من قادر على النطق

وأما قوله ويعتبر في متفقي الجنس والتقدير ما مر فصحيح
للأدلة الدالة على تحريم التفاضل والنساء فيما كان كذلك
وأما قوله إلا الملك حال العقد فلا بد من تقييد ذلك بحصول
التقايض في محل العقد قبل التفرق وإلا كان ذلك نساء
وهو ربا كما تقدم في حديث إنما الربا في النسيئة وفي
حديث إذا كان يحصل يد بيد وفي حديث إذا لم

ص 152

تتفرقا وبينكما شيء وقول المصنف فإن اختلف أحدهما
بطل أو حصته صحيح لأنه ربا كما عرفت وإذا حصل التراد
ودفع المثل ففيه استدراك لما فرط منهما من الدخول في
الربا

قوله وما في الذمة كالحاضر

أقول هذه الكلية محتاجة إلى دليل يدل على تخصيص ما
ورد من الأحاديث الصحيحة المصرحة بمثل قوله إلا يدا بيد
ومثل قوله إلا هاوها وسائر ما ورد في هذا المعنى هذا مع
الاتفاق في الجنس والتقدير ومع الاختلاف كالذهب بالفضة
ونحو ذلك ما ورد في قوله صلى الله عليه وسلم فإذا

اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد ولم
يثبت ما يدل على خلاف ذلك فالواجب الوقوف على ما
تقتضيه الأدلة وعدم التخصيص لها بمجرد الرأي القائل
والاجتهاد العاطل وهذا على تقدير أن أحد البديلين أما لو
كانا جميعا في الذمة كان ذلك من بيع الكاليء بالكاليء وقد
تقدم النهي عنه

فصل

ومتى انكشف في أحد النقيدين رديء عين أو جنس بطل
بقدره إلا أن يبذل الأول في مجلس الطرف فقط والثاني
فيه مطلقا أو مجلس الرد إن رد ولم يكن قد علمه فيلزم أو
شرط رده فافترقا مجوزا له أو قاطعا فيرضى أو يفسخ
فإن كان لتكحيل فصل إن أمكن وبطل بقدره وإلا ففي

الكل

قوله فصل ومتى انكشف في أحد النقيدين رديء عين أو
جنس الخ

أقول الأدلة قد أوجبت التقابض في المجلس مع الاتفاق
كالذهب بالذهب والفضة بالفضة من غير فرق بين جيد
ورديء فإذا انكشف لأحد المتصارفين بعد المجلس رداءة
ما صار إليه فله فسخه بخيار العيب بدليله السابق فيرد
القابض للجيد ما يقابل ذلك الرديء من الجيد الذي قبضه
من صاحب الرديء إذا كان الذي انكشفت رداءته هو بعض
ما صار إليه فإن كان رديئا كله فله رده كله بالعيب ويرد
صاحب الرديء جميع ما قبضه من الجيد ويبطل الصرف
الواقع بينهما هكذا ينبغي أن يقال في هذا الفصل وبه يتضح
ما هو الصواب وإذا أراد إبدال الرديء بجيد فلا يجوز ذلك إلا
في مجلس الصرف من غير فرق بين رديء العين والجنس
فإن تفرقا وقد قبض صاحب الرديء رديئه أو بعضه وترك
جيده عند المصارف له فقد وقعا في الربا ولا استدراك إلا
بالتراد ثم التصارف والتقابض في المجلس

فصل

ولا تصححه الجريرة ونحوها إلا مساوية لمقابلها ولا يصح
في متفقي الجنس والتقدير قبل القبض حط ولا إبراء ولا
أي تصرف ويصح حط البعض في المختلفين لا التصرف ولا
يصح الربا بين كل مكلفين في أي جهة ولا بين العبد وربه

ص 154

قوله

فصل

ولا تصححه الجريرة

أقول هذا صحيح وقد تقدم الكلام عليه عند قول المصنف
فإن صحب أحد المثليين غيره ذو قيمة

وأما قوله ولا يصح في متفقي الجنس والتقدير الخ فهذا
معلوم لأنه يؤدي إلى صرف الجنس بجنسه متفاضلا وذلك
ربا والاعتبار بالمجلس فلا حكم لما وقع قبله من حط أو
إبراء أو تصرف

وأما قوله وبصح حط البعض في المختلفين فيدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد فإنه صلى الله عليه وسلم جوز التفاضل ومنع النساء وقد قدم المصنف رحمه الله في باب الربويات ما يغني عن هذا وإنما أعاده تكميلاً لمباحث الصرف

وأما قوله ولا يحل الربا بين كل مكلفين في أي جهة فهذا معلوم أما المسلمون فظاهر وأما الكفار فلما تقدم من أنهم مخاطبون بالشرعيات أي معذبون على فعل ما يحرم وترك ما يجب ولا فرق بين دار الحرب وغيرها لأن ما حرمه الله حرام في كل زمان ومكان وتخصيص دار الحرب بأحكام لا يقتضي تخصيصها بتحليل الربا فيها

قوله ولا بين العبد وربه

أقول هذا الربا غير معقول لأنه إذا أعطى الفقير درهما عن دراهم تواطئاً على أنها في ذمة الغني المذكر للفقير المصروف إليه فهذه إنما هي حيلة باطلة ودلسة عاطلة لا

نفوذ لها ولا قبول ومعلوم أنه لو واطأ الفقير على أن يبيع
منه ما في ذمته من الزكاة وهي ألوف

ص 155

مؤلفة بدرهم واحد أو بدونه لقبول منه ذلك وفي الحقيقة أنه
لم يقع عن الزكاة إلا هذا الدرهم ولا يبعد أن لا يقع عن
الزكاة لما شابه من القصد الباطل والإضرار المخالف
للحق